تحلّي الشركات بروح المواطنة
في الاقتصاد العالمي

الاتجاهات العالمية الحرجة

THE GLOBAL COMPACT

ما هو الاتفاق العالمي للأمم المتحدة؟

لم يحدث في التاريخ من قبل اتساق أكبر بين الأهداف التي ينشدها المجتمع الدولي وتلك الأهداف التي يبتغيها عالم المؤسسات التجارية والصناعية. فقد تمخّضت الأهداف المشتركة مثل إنشاء الأسواق، ومحاربة الفساد، وصون البيئة وتحقيق الاندماج الاجتماعي، عن شراكات لم يسبق لها مثيل وعن انفتاح غير مسبوق بين قطاع الأعمال، والحكومات، والمجتمع المدني، والقوى العاملة، والأمم المتحدة.

والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، الذي أطلقت مبادرته في تموز / يوليه 2000، عبارة عن منهاج عمل للسياسات وإطار عملي للشركات التي التزمت بالاستدامة وبممارسات المؤسسات التجارية المسؤولة. وهذا الاتفاق، باعتباره مبادرة خاصة بالدور القيادي أقرّها الرؤساء التنفيذيون، يسعى إلى اتّساق عمليات واستراتيجيات المؤسسات التجارية في كل مكان مع عشرة مبادئ مقبولة عالمياً في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد.

ويهدف الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، من خلال مجموعة عريضة من مسارات العمل المتخصصة، وأدوات الإدارة، والموارد، والبرامج المواضيعية، إلى النهوض بهدفين يتمّم كل منهما الآخر:

- تعميم المبادئ العشرة في أنشطة المؤسسات التجارية حول العالم.
- إجراءات مساعدة للتعجيل دعماً لأهداف أوسع نطاقاً تنشدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وإذ تضطلع المؤسسات التجارية بهذا، فإنها بصفتها العامل الرئيسي الذي يحرك العولمة، تستطيع المساعدة على ضمان نهوض الأسواق والتجارة والتكنولوجيا والموارد المالية بطرق تفيد الاقتصادات والمجتمعات في كل مكان وتسهم في وجود اقتصاد عالمي مستدام وشامل.

ولا يعتبر الاتفاق العالمي للأمم المتحدة أداة تنظيمية، بل هو بالأحرى مبادرة طوعية تعتمد على المساءلة العامة والشفافية والإفصاح لإكمال الرقابة التنظيمية ولإفساح مجال للابتكار.

لماذا يتعيَّن على الشركات أن تشارك في الاتفاق العالمي المذكور؟

يسعى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة إلى أن يضم بين دفتيه أفضل الخصائص المميزة للأمم المتحدة، مثل السلطة المعنوية وقدرتها على تجميع الأطراف، مع مواطن القوة والموارد لدى القطاع الخاص في إيجاد الحلول، والخبرة الفنية وقدرات أصحاب المصلحة الأساسيين الآخرين. وتعتبر المبادرة ذات طابع عالمي ومحلي؛ وهي خاصة وعامة؛ وهي طوعية، بيد أنها خاضعة للمساءلة.

المشاركة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة يتيح مجموعة عريضة من الفوائد العملية:

- اعتماد إطار للسياسات الراسخة والمعترف بها على الصعيد العالمي من أجل التنمية والتنفيذ والإفصاح عن السياسات والممارسات البيئية والاجتماعية وسياسات وممارسات الإدارة الرشيدة.
- تقاسم أفضل الممارسات وما ينشأ من الممارسات للنهوض بالحلول والاستراتيجيات العملية لمواجهة التحديات المشتركة.
- النهوض بحلول تتسم بالاستدامة في الشراكة مع طائفة من أصحاب المصالح، بما في ذلك الوكالات التابعة للأمم المتحدة، ومع الحكومات، والمجتمع المدني والقوى العاملة والمصالح الأخرى غير المؤسسات التجارية.
- ربط وحدات المؤسسات التجارية وفروعها عبر سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة مع الشبكات المحلية التابعة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة في أنحاء العالم – وكثير من هذه يوجد في الأسواق النامية والأسواق الناشئة.
- إتاحة سُبل الوصول إلى المعرفة والخبرات المستفيضة لدى الأمم المتحدة مع مسائل الاستدامة والتنمية.
- الانتفاع من أدوات إدارة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وموارده، وفرصة المشاركة في مسارات العمل المتخصصة في المجالات البيئية والاجتماعية والإدارة الرشيدة.

"نحن بحاجة إلى مؤسسات تجارية وصناعية لتعطي المعنى العملي وتسعى إلى بلوغ القيم والمبادئ التي تربط الثقافات والشعوب في كل مكان."

– بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة

المشاركة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

الالتزام العام من جانب الشركات بالاتفاق العالمي ومبادئه
يعتبر الاتفاق العالمي للأمم المتحدة مبادرة خاصة بالدور القيادي، وهو يتطلب التزاماً يوقعه الرئيس التنفيذي للشركة، وحسب الاقتضاء، تصادق عليه أعلى هيئة إدارية للمنظمة. وفي إطار هذا الالتزام، من المتوقع لأية شركة تشارك في هذه المبادرة القيام بما يلي:

- جعل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومبادئه جزءاً أساسياً من استراتيجية المؤسسة التجارية وعملياتها اليومية وثقافتها التنظيمية؛
- إدراج الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومبادئه في عمليات صنع القرار لدى أعلى هيئة إدارية (أي المجلس)؛
- الدخول في شراكات للنهوض بالأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً (مثل الأهداف الإنمائية للألفية)؛
- تدرج الشركة في تقريرها السنوي (أو في أي وثيقة عامة مماثلة، مثل تقرير الاستدامة) وصفاً بالطرق التي تنفذ بها المبادئ وتدعم الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً (والمعروفة أيضاً باسم "الإبلاغ عن التقدُّم المحرز")؛
- النهوض بالاتفاق العالمي للأمم المتحدة والحالة المتعلقة بممارسات المؤسسات التجارية المسؤولة من خلال استقطاب الدعم والتأييد والتوعية الفعالة للأقران والشركاء والعملاء والمستهلكين وعامة الجمهور.

كيف يمكنكم الانضمام إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة؟
للمشاركة في الاتفاق العالمي، يجب على المؤسسة أن:

- تعد رسالة التزام موقعة من طرف الرئيس التنفيذي للمؤسسة (وحسب الإمكان المصادقة عليها من لدن المجلس الإداري) إلى الكاتب العام للأمم المتحدة، معربة عن دعمها للاتفاق العالمي ومبادئه.
- تكمل استمارة التسجيل وتحمل النسخة الرقمية لرسالة الالتزام الموقعة من طرف الرئيس التنفيذي عبر الأنترنيت.

التسجيل الرقمي ونماذج رسائل الالتزام يوجدان في قسم كيف تتم المشاركة "how to participate" من الموقع الإلكتروني للاتفاق العالمي للأمم المتحدة (www.unglobalcompact.org)

المساهمات المالية
بالإضافة إلى هذه الإجراءات، يُطلب إلى الشركات المشاركة، بعد المصادقة، تقديم مساهمة مالية سنوية للمعاونة على دعم أعمال الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وحُدِّدت مستويات المساهمة العامة كما يلي:

- فيما يتعلق بالشركات ذات المبيعات/الإيرادات السنوية التي تبلغ 1 بليون أو أكثر من الدولارات الأمريكية، يقترح أن تكون المساهمة السنوية بمبلغ 10 000 دولار أمريكي؛
- فيما يتعلق بالشركات ذات المبيعات/الإيرادات السنوية التي تتراوح ما بين 250 مليون و1 بليون من الدولارات الأمريكية، يقترح أن تكون المساهمة السنوية بمبلغ 5 000 دولار أمريكي؛
- فيما يتعلق بالشركات ذات المبيعات/الإيرادات السنوية التي تقل عن 250 مليون دولار أمريكي، تبلغ المساهمة السنوية المقترحة 500 دولار أمريكي.

ويوجد المزيد من فرص الرعاية متاحة فيما يتعلق بالمناسبات ومسارات العمل المتخصصة.

وتعمل مؤسسة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة باعتبارها الوسيط المالي فيما يتعلق بجميع المساهمات (www.globalcompactfoundation.org).

تعظيم المشاركة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة: يعرض مناهج عديدة للعمل والابتكار على المشاركين لإظهار الدور القيادي بشأن المسائل الهامة للغاية والنهوض بالمبادئ العشرة.

الشبكات المحلية للاتفاق العالمي:

تؤدي الشبكات المحلية فيما يزيد على 80 بلداً أدوراً متزايدة الأهمية في ترسيخ مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في مختلف الأُطر الوطنية والثقافية. وهذه الشبكات المحلية، باعتبارها هيئات ذاتية الحكم مؤلفة من العديد من أصحاب المصلحة وتتصدرها المؤسسات التجارية، تدعم الشركات فيما تبذله من جهود في تنفيذ الاتفاق العالمي (الشركات والفروع المحلية للشركات الأجنبية)، وفي الوقت نفسه إيجاد فرص أيضاً للمزيد من المشاركة والعمل الجماعي. وهذه تؤدي أيضاً دوراً أساسياً في تيسير بلاغات المشاركين بشأن التقدُّم المحرز وصون السلامة العامة والعلامة المميّزة للاتفاق العالمي. وللاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الفرص المحلية للمشاركة، يرجى زيارة الموقع الشبكي للاتفاق العالمي على الإنترنت.

الحوارات والتعلُّم:

تعتبر ثقافة الحوار والتعلُّم أمراً أساسياً من أجل إحراز تحسُّن مستمر في الأداء. وقد عمل الاتفاق العالمي منذ إنشائه على دعم وتعزيز الحوار بين المؤسسات التجارية وغيرها من أصحاب المصالح حول التحديات الهامة للغاية، حيث يغطي هذا طائفة متنوعة من قضايا الاستدامة. وهذه الندوات العاملة والحوارات بشأن السياسات تنعقد على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن هذه المسائل والمناسبات على الموقع الشبكي للاتفاق العالمي على الإنترنت.

مسارات العمل المتخصصة:

لقد تطوَّرت بشكل هام حركة المسؤولية الخاصة بالشركات، حيث تتناول الحاجة إلى وضع تركيز أقوى على مجالات المسائل الأساسية التي تحرك البرنامج العالمي. وقد استجاب الاتفاق العالمي لهذه الاتجاهات بإطلاق العديد من مسارات العمل المتخصصة بشأن المسائل الهامة مثل تغيُّر المناخ (العناية بالمناخ)، والماء (تكليف الرؤساء التنفيذيين برعاية موضوع إدارة المياه) والتثقيف في مجال الإدارة (المبادئ المتعلقة بالتوعية بشأن الإدارة المسؤولة) أو الاستثمار المسؤول (المبادئ المتعلقة بالاستثمار المسؤول). وهذه البرامج تتيح للمشاركين في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة فرصاً إضافية للمشاركة، بهدف النهوض بالحلول العملية وإعداد السياسات العامة المناسبة.

مشاريع الشراكة:

يطلب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة من المشاركين السعي إلى التماس شراكات دعماً لأهداف الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، مثل الأهداف الإنمائية للألفية، ويعتبر المفهوم الأساسي للشراكات بسيطاً وأمراً سهلاً لا صعوبة فيه – لاستبانة أرض مشتركة بين القطاعين الخاص والعام، وللجمع بين مواردهما ومهاراتهما وخبراتهما الفنية لتحسين النتائج. ويعتبر الاتفاق العالمي، بصفته نقطة الدخول الأساسية للمؤسسات التجارية إلى منظومة الأمم المتحدة، في وضع فريد يؤهله لتوجيه الطاقات والقدرات لدى المشاركين فيه وغيرهم من أصحاب المصالح. وتركِّز الشراكات على المجالات الكثيرة حيث تستطيع الجهات الفاعلة الخاصة والمؤسسات العامة المشاركة في علاقات يربح فيها الجميع، مثل الحد من وطأة الفقر، والصحة والتعليم وتنمية المجتمعات المحلية.

المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة

يطلب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة إلى الشركات أن تشمل وتؤيد وتسن مجموعة من القيم الأساسية في مجالات حقوق الإنسان والمعايير الخاصة بالعمل، والبيئة، ومكافحة الفساد:

حقوق الإنسان

المبدأ 1: يتعيَّن على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها؛

المبدأ 2: يتعيَّن عليها التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان.

العمل

المبدأ 3: يتعيَّن على المؤسسات التجارية احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعال بحقها في المفاوضة الجماعية؛

المبدأ 4: يتعيَّن القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري؛

المبدأ 5: يتعيَّن عليها الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال؛

المبدأ 6: يتعيَّن عليها القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن.

البيئة

المبدأ 7: يتعيَّن على المؤسسات التجارية التشجيع على اتباع نهج احترازي إزاء التحديات البيئية.

المبدأ 8: يتعيَّن عليها الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة.

المبدأ 9: يتعيَّن عليها التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها.

مكافحة الفساد

المبدأ 10: يتعيَّن على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما في ذلك الابتزاز والرشوة.

هذه المبادئ نشرها مكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، تشرين الأول/أكتوبر 2000.

معلومات خاصة بالاتصال:

UN Global Compact Office. United Nations, DC2-612, New York City, NY 10017, USA

www.unglobalcompact.org
globalcompact@un.org